دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 34، العدد 1، 2007

منهج ابن حزم في نقد متن الحديث النبوي الشريف

*مشهور علي قطيشات**

ملخص

استعرضت في هذا البحث مقاييس نقد المتن التي أظهرها الإمام ابن حزم وهي: مخالفة الحديث للقرآن مع تعذر الجمع بينهما، ومخالفته للحديث الثابت، ومخالفته لما ينبغي أن يتصف به الرسول صلى ا عليه وسلم، ومخالفته لمقاصد الشريعة، ومخالفته للأحداث التاريخية، وأن يكون معناه فاسدا، أو انه يشمل اتهاما للصحابة، أو انه محال أو مخالف للواقع المشهود.

وأظهر أن ابن حزم ينظر إلى متن الحديث كما ينظر إلى سنده وغالبا يبدأ في حديثه عن المتن بعد بيان علة الإسناد، وأحيانا -وهذا نادر جدا- يضعف الحديث دون تمحيص في الإسناد، وقد أعطى الإمام العقل أهمية في نقد المرويات مستفيدا مما أنعم ا عليه من ملكة ذهنية وثقافة موسوعية في التاريخ واللغة والأنساب، ولم يكن في هذه القراءات ظاهريا يقف عند ظاهر السند كما يمكن أن يتوهم.

وهذه المقاييس يشارك ابن حزم فيها المحدثين إلا مخالفة الواقع المشهود، والاشتمال على اتهام الصحابة فلم تحظ بمثل ذلك القدر ولم تطبق في جميع الكتب الحديثية.

الكلمات الدالة: الحديث، المتن، النقـد.

الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد؛

فقد بعث ا تعالى رسوله صلى ا عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين وأيده بالمعجزة الكبرى (القرآن الكريم) وآتاه السنة حكمةً تفسر القرآن وتبينه ﴿وَأَنزلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: 44) فهما سبيل الهداية للبشرية ومصدرها.

المقدمـــة

اهتم علماء الحديث اهتماماً بالغاً بدراسة السنة وبذلوا قصارى جهدهم في العناية بها، وكان الهدف الذي يسعون إليه تمييز صحيح الحديث من ضعيفه، ولابد لتحقيق هذا -زيادة على دراسة الإسناد ونقده- من النظر في متن الحديث والاحتياط فيه حتى لا يتسرب للوحي ما ليس منه وحماية للسنة من العبث والكيد.

أهمية الموضوع

فالمحافظة على السنة نقية يتطلب الاهتمام بالمتن ونقده، والرد على الطاعنين، بأن المحدثين اهتموا بنقد الإسناد دون المتن، وحتى لا نقع في الإفراط أو التفريط ونحن نتعامل مع نقد المتن كانت أهمية الموضوع.. ولم يكن هذا الموضوع بدعاً يتحدث فيه الإمام ابن حزم؛ فقد اهتم به الصحابة-رضوان ا عليهم-، واهتم به العلماء قديماً وحديثاً، كما اهتم المثقفون بالبحث في الأحاديث ومقارنتها بمعطيات العلوم المختلفة: الطب، الفلك، الجغرافيا، التاريخ، ومحاولة التوفيق بين التعارض الظاهر في النصوص.

وكذلك تظهر أهمية البحث في الوقوف على المقبول والمردود في السنة، الذي يرتبط بنقد المتن، أما الأهمية الخاصة، فهي إثبات أن لابن حزم مساهمة في هذا الجانب، وبيان منهجه في نقد الحديث عامة، وبنقد المتن خاصة.

سبب اختيـاره

الرغبة في جمع النصوص الواردة عند ابن حزم وتحقيقها بنقد المتن للوقوف على ما تميز به الإمام وما وافق به غيره أو عارضهم، وخاصة أن شخصية الإمام تميزت بصحة النظر، وإتقان الاستدلال، وتعدد المواهب، وكثرة العلوم، فأردت أن أقف على موضع الإجادة والتميز للإمام في نقد المتن؛ لمؤهلاته "عالم حارب الجمود والعقم، وكان من أجمع أهل الأندلس لعلوم الإسلام؛ ناقداً للحديث شديد الاتباع

* قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2005/6/2، وتاريخ قبوله 2006/2/8.

والتعظيم للكتاب والسنة حريصاً على الصحيح من الأخبار والآثار مجدداً، عالماً، متميزاً في بحثه مستقلا في منهجه مجتهداً يحاول الإصلاح وتقويم المسالك". فكان اختيار نقد المتن لأهميته في تمييز ونقد صحيح السنة من ضعيفها وابن حزم لمؤهلاته؛ "ذكاء مفرط، وعقل مبتكر، وقلب قوي، وحافظة واعية، وهمة وثّابة، ونفس مطبوعة على التصدر والقيادة، وعلم غزير واسع"[1].

وهدف البحث هو بيان منهج ابن حزم وموقفه من قضية نقد المتن في السنة النبوية الشريفة.

أما منهجي؛ فقد قمت بجمع المادة العلمية ودراسة الآثار والتزمت بذكر ما قاله الإمام ابن حزم، وحاولت قدر المستطاع تتبع أقوال الأئمة. وما كان من أثر في الصحيحين اكتفيت بذلك، وأعتمد في بعض المصادر على أكثر من تحقيق أو طبعة، لأن في كل تحقيقٍ أو طبعة ما ليس في الآخر.

وكانت الدراسة في تمهيد ومبحثين:

التمهيد وبينت فيه معنى النقد والمنهج والمتن، لغةً واصطلاحاً، واستعرضت فيه الدراسات المتعلقة بالمتن.

المبحث الأول: التعريف بابن حزم ومنهجه.

المبحث الثاني: منهج ابن حزم في نقد المتن، وفيه تسعة مطالب.

ثم الخاتمة: واستعرضت فيها أهم النتائج.

التمهيد

لا بد من توضيح بعض المفردات المرتبطة بالعنوان:

- **المنهج:** مصدر بمعنى طريق أو سلوك، وهي مشتقة من الفعل نهج بمعنى طَرقَ، أو سلك أو اتبع، نهج: الطريق، أنهج الطريق: وضح واستبان، وانتهج الطريق: استبانه وسلكه، واستنهج الطريق: صار نهجاً[2]، وهو عند أهل الاختصاص بمعنى علم التفكير، أو طريقة كسب المعرفة، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، أو برهنتها، واختار الدكتور الدسوقي التعريف التالي: "الخطة أو القواعد التي يأخذ بها الباحث في الدراسة العلمية"[3].
- **النقد:** جاء في لسان العرب "النقد خلاف النسيئة والنقد والتنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت الزيف، وناقدتُ فلاناً إذا ناقشته، وتأتي بمعنى نقد الشيء نقَره بإصبعه"[4]، كانت تستعمل في نقد الدراهم والبحث في حقيقة الشيء من حيث كونه أصيلاً أم زائفاً، ثم استعملها أهل الحديث بمعنى معرفة صحيح الخبر من زائفه[5].
- **المتن:** ما صلُب وارتفع من الأرض، أو ما صلُب ظهره، واصطلاحاً: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني، قاله الطيبي وقال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وأخذه إما من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية؛ لأنه غاية السند، أو من متنت الكبش إذا شققت جادة بيضته واستخرجتها، فكأن المسند قد استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو ما صلُب وارتفع من الأرض، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو تمتين القوس أي شدها بالعصب، لأن المسند يقوي الحديث بسنده[6].

نقـد المتن عند المحدثين

تحقيقاً لوعد الله بحفظ الدين كان لابد من معرفة الصحيح من غيره من الحديث، ولا يكفي لذلك صحة الإسناد بل لابد من نقد الأحاديث نقداً علمياً لمعرفة صحيحها من سقيمها... فوضعت معايير ومقاييس لضبط نقد المتن حتى لا يدخل في الإسلام ما ليس منه.

والكتابة في مسائل الإسناد غزيرة، وإن هناك جهداً مبذولاً واسعاً في هذا الجانب مقارنة بما كتب استقلالاً في نقد المتن. لكن نقد المتن عرف منذ وقت مبكر فظهرت بداياته عند الصحابة -رضوان الله عنهم- فكانوا يعدون مخالفة الحديث لكتاب الله شيئاً كافياً للوقوف عنده مع يقينهم أن السنة الصحيحة والقرآن من عند الله ولا يمكن أن يتناقضا. والمخالفة التي نعنيها هي المعارضة من كل وجه واستحالة الجمع بينهما بوجه من أوجه الجمع المعروفة؛ لأن الحديث قد يخالف في الظاهر -أحياناً- ويكون مقَيداً لآية أو مخَصصاً لعمومها أو ناسخاً...الخ.

فكانوا يقارنون بين روايات الحديث الواحد ويجمعون طرقه بعضها إلى بعض ويعرضون السنة بعضها على بعض... فهذه عائشة – رضي الله عنها- أم المؤمنين تُوهم بعض الصحابة وترد بعض الأحاديث (مع إيماننا أن هذا النقد لا يعني تكذيب الراوي وإنما البحث فيما قد يتعرض له الراوي من عوارض النسيان والوهم والخطأ والغفلة وغيرها مما يؤثر في مصداقية الخبر).

فالعناية بنقد المتن بدأت منذ وقت مبكر وقد راعوا واحترموا العقل في نقلهم للمرويات. لكن هذا لا يعني تقعيد القواعد ووضع الضوابط في هذا المجال.

فإنه حتى في عهد التأليف والتصنيف في الحديث (القرن الثالث والقرن الرابع) لم يفرد المحدثون لنقد المتون كتباً

خاصة، فليس في ذلك كتاب -فيما أعلم- إلا إشارات في بعض المؤلفات عندما يتحدثون عن نقد حـديث يتعـرضون -أحياناً- بعد الحديث عن الإسناد ونقده إلى نقد المتن، مثل كتب العلل وكذلك مختلف الحديث.

وكان نقد المتن مرتبطا بمصطلح الحديث، والمتصفح لكتب أصول الحديث وعلومه يجد أنواعاً من الأحاديث التي نقدت وفق نظر العلماء للمتون كالشاذ، والمدرج، والمقلوب، وزيادة الثقة، والمضطرب، والمعل، والمصحف، المحرف، فأي خلل في كتابة الكلمة سواء في وضع النقط أو شكل الكلمة أو رسمها كان يسمى تصحيفاً أو تحريفاً.

أما الكتابات المستقلة المتخصصة في نقد المتن فلم يلتفت إليها، والمتأمل يجد أنه حتى بداية الكتابة في أصول الحديث منذ الإمام الشافعي (ت204هـ)-رحمه ا -في الرسالة، أو الإمام مسلم (ت261هـ) في المقدمة، أو الترمذي (ت279هـ) في العلل، وابن حبان (ت354هـ) في الصحيح أو الثقات والمجروحين، والدارقطني (358هـ) في السنن أو العـلل، والحاكـم (ت405هـ) في معرفة علوم الحديث أو المستدرك، والخطيب البغدادي (ت463هـ) في الكفاية أو الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وابن عبد البر (ت463هـ) في التمهيد والاستيعاب وجامع بيان العلم وفضله وغيرهم، لم يكتبوا في نقد المتن كتابة مستقلة إلا ما نراه من إشارات ولطائف في مسائل وقضايا النقد كالإشارات التي أومى إليها ابن قيم الجوزية في المنار المنيف في الصحيح والضعيف.

وربما كان ذلك لأن القضية لم تكن مطروحة أو بارزة كما هي الآن ولأنهم كانوا ينقدون السند من أجل الوصول إلى نقد المتن.فيلاحظ قلة الكلام في نقد المتن أو عدم إفراد جزئياته ودقائقه ببحوث مستقلة.

الدراسات الحديثة في نقد المتن

تعددت جهود المعاصرين في تناول نقد المتن ولا أريد أن أتناول كل تلك الجهود وإنما الإشارة إلى بعضها:

1- دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبه.
2- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي.
3- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.
4- مقاييس نقد متون السنة، د. مسفر عزم ا الدميني.
5- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، د. مصطفى الأعظمي.
6- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين واتباعهم، د. محمد لقمان السلفي.
7- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي الشريف، د. صلاح الدين الإدلبي.
8- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د. محمد طاهر الجوابي.
9- عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده والرد على شبهات المستشرقين واتباعهم، د. محمود الطحان.
10- منهج مقارنة الروايات عند المحدثين، الأستاذ فتح الدين البيانوي.
11- نقد المتن بين صناعة المحدثين، ومطاعن المستشرقين، د. نجم عبد الرحمن خلف.
12- الفكر المنهجي عند المحدثين، د. همام عبد الرحيم سعيد.
13- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، د. يوسف القرضاوي.
14- دراسات في منهج النقد عند المحدثين، د. محمد علي قاسم العمري.
15- النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه، عبد ا علي أحمد.
16- نحو تفعيل قواعد متن الحديث دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين، إسماعيل الكردي "وقد توسع الأخير كثيراً في نقده لأحاديث الصحيحين".

لكن جهود المحدثين في نقد المتن كانت بارزة ظاهرة، يقول د. همام سعيد عند ذكر جملة من الأدلة في الرد على المستشرقين الذين يشككون في جهود المحدثين في نقد المتن (اخترت منها سبعة):

1- إن نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضي ا عنهم؛ فعائشة اعترضت على عدد من الروايات لا لضعف الرواة، ولكن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادئ العامة والبديهيات الشرعية والعقلية. وقد صنف الزركشي كتاباً في استدراكات عائشة على الصحابة وجميع هذه الاستدراكات نقد للمتن، وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما-رضي ا عنهم جميعاً-.
2- إن نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين المذاهب مبني في معظمه على نقد المتن؛ فالشافعي يختلف مع غيره

في كثير من الأحيان لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص، بل إن أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارهم تبعاً لفهمهم للمتن وتفسيره.

3- لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث –أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث وموضوع هذا العلم البحث في المتون ومن ذلك كتاب "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي و"تهذيب الآثار" للطبري و "مختلف الحديث" لابن قتيبة.

4- لقد أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة، حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة وكان العلماء يضعفون الحديث-أحياناً- والسند صحيح جيد ويقولون منكر المتن، شاذ، مضطرب، غريب، فيه ظلمة، يقشعر منه الجلد، لا يطمئن له القلب، وغير ذلك من العبارات الكثيرة.

5- إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند، لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد، بمعنى أنهم يركبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع أو يلقنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيد صحيحة، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات.

6- إن السند هو أحد الدلالات على الصحة وليس هو الدليل الوحيد عليها.

7- إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه (نقد المروي) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً. والسند والمتن جميعاً عند الناقد جملة واحدة، قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها، فقد يخطئ في ذكر الاسم وقد يخطئ في عبارة التحمل حدثنا أو أخبرنا، وقد يخطئ في الرفع أو الوقف أو الإرسال، وقد يخطئ في عبارة المتن فيختصرها اختصاراً يخلّ بها أو ينقص منها ما حقه أن يكون فيها"[7].

ضوابط يعرف بها حال المتن عند المحدثين

وعلماء الحديث عملوا على وضع ضوابط وقواعد يعرف بها حال المتن، فانتشر بينهم أن مما يثير الريب في متن الحديث:

1. مخالفة الحديث صريح القرآن.
2. مناقضة الحديث لما ثبت بالسنة الصريحة مناقضة بينة.
3. المخالفة الصريحة للحس والمشاهد.
4. كون الحديث مما لا يشبه كلام النبوة من ركاكة ألفاظه ومجيئه غير بليغ أو مجافياً للفصاحة التي يتصف بها صلى الله عليه وسلم وسماجة معناه وامتلائه بالمجازفات.
5. مخالفة الحديث للإجماع القطعي الذي لا يقبل التأويل، هذا ما فعله الإمام مالك-رحمه الله-في رده لما خالف عمل أهل المدينة وما فعله أبو حنيفة-رحمه الله-للأخبار التي تخالف إجماع الأمة في عصره.
6. مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة.
7. مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذلك وضعوا شروطاً ومواصفات لمن يتصدى لنقد المتن؛ فلا يتصدى له كل صاحب هوى أو متعصب لمذهب، فيضعف كل ما لا يوافق هواه أو مذهبه. لا يتصدى له إلا الحذّاق من أهل الحفظ الذين أنعم الله عليهم بحفظ الحديث والذكاء، ولذلك قال الإمام البيهقي –رحمه الله-"وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم والوقوف على روايتهم حتى إذا شذّ منها حديث عرفه"[8].

فنقد متن الحديث لا يحسنه أي أحد بل أناس تشبعوا من النظر في كتب الحديث واجتهدوا في الاطلاع على طرقه ورواياتها وأكثروا من سماعه ومجالسة أهله. وليس ساحة لغير هؤلاء من غير المتخصصين بعلل الحديث وأصحاب المعرفة الواسعة بأسلوب النبي صلى الله عليه وسلم، وإلا لو تركت دون ضابط ستكون فرصة لأعداء الإسلام وضعاف الإيمان يستغلونها سلباً ويهونون ويشككون بالسنن، فكل ما لا يوافق هواهم ومزاجهم تكلموا فيه وغمزوا ولمزوا.

ولما كان متن الحديث غاية السند ومنتهاه اهتم العلماء بالمتن، لأن العلة كما تكون في السند قد تكون في المتن ولا يلزم من صحة السند صحة المتن أو من ضعفه؛ فقد يكون السند ضعيفاً والمتن صحيحاً لوروده من طرق أخرى كما أنه قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة قادحة.

المبحث الأول: التعريف بابن حزم

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب أبو محمد، أصله من الفرس، ولد بقرطبة في سنة أربع وثمانين وثلاثمئة (384هـ/994م). نشأ -رحمه الله- في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطاً وذهناً سيالاً، كان والده من كبراء أهل قرطبة، عمل في الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك ولي هو وزارة بعض الخلفاء من بني أمية بالأندلس.

مهر أولاً بالأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق ثم أقبل

على العلم فقرأ الموطأ وغيره، ثم تحول إلى المذهب الشافعي فمضى على ذلك وقت ثم انتقل إلى مذهب الظاهر وتعصب له وصنف فيه ورد على مخالفيه.

وكان حافظاً للحديث وفقيهاً مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة له في الأثر باع طويل، متقناً في علوم جمة، فيه دين وتورع وتزهد وتحر للصدق، متواضعاً ذا فضائل جمة وتواليف كثيرة في كل ما تحقق به في العلوم.

كانت به جرأة حتى على أعلام العلماء؛ حتى قيل لسانه وسيف الحجاج شقيقان، لكننا نأخذ منه علمه وفضله ونترك جرأته تلك لاعتذاره عنها وإيضاحه السبب الذي لأجله كان يقسو على غيره - عفا ا عنا وعنه-.

هذا ما نسميه اعتزاز ابن حزم بنفسه وهي من أوضح سمات ابن حزم وصفاته -رحمه ا - وربما يكون الذي نمى اعتزازه بنفسه ثلاثة أمور-كما يقول فضيلة الشيخ أبو زهرة[9]:

أولها: أنه جافى السياسة في أكثر عمره. فمن يوم أن جافى أبو محمد بن حزم السياسة وتركها إلى العلم آوى إلى ركن العزة النفسية الحصين.

ثانيها: أن ا تعالى آتاه قوة عقلية ومواهب فكرية كان يحمد ا عليها، وإذا احتك به العلماء بإغراء الأمراء شعروا أنه فوقهم بقوة الحق وقوة النفس.

ثالثها: يسار العيش الذي من ا به عليه فما أذلته الحاجة.

كان مجتهداً من مجتهدي أئمة المسلمين، واسع الحفظ جداً، منحه ا عقلاً وإدراكاً وثقة بنفسه وقوة إحساس وعاطفة قوية، حتى قال البعض إن ا منحه مدارك تشبه الإلهام.

"وفي الجملة أن هذا العالم العظيم قد وهبه ا من الصفات والسجايا ما علا به عصره وجعله موضع التقدير العظيم وموضع الحقد والحسد وموضع النقد واللوم وكل هذا لا يكون إلا لعظماء الرجال الأفذاذ الذين ينبغون في هذه الدنيا"[10].

وكانت وفاته عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وأربعمئة (456هـ-1064م) وعمره إحدى وسبعين سنة وأشهر[11].

المطلب الأول: منهج ابن حزم

من يكتب عن ابن حزم ينبغي ألا يغفل من أين استقى فكره...؟ لعل ابن حزم تأثر بالسمة الغالبة في الأندلس في تلك الأزمان "السمة التي طبعت البحث الفقهي المالكي في الأندلس ابتداء من نهاية القرن الثالث الهجري وحتى القرنين الخامس والسادس، هي سمة تتميز بنبذ التقليد والأخذ بالاجتهاد والنظر، ودراسة علم الحديث، وإفساح المجال أكثر للآثار والسنن، وإعمال روح النقد، وإقامة الفقه وأصوله على القطعيات بدلاً من الظنيات، وهذا هو سر النفحة العقلانية التي طغت في هذه الفترة"[12].

منهج الإمام ابن حزم يصح النظر إليه باتجاهين: منهجه في العقليات، ومنهجه في النقليات.

منهجه في العقليات

يذكر ابن حزم في قضايا العقل أنه يرجع إلى البدهيات، ويرجع كثيراً من الخطأ إلى تحكم الشهوة، أو التعصب لفكرة، وتجده يعتمد على الاستقراء والتتبع والتحليل (ولا شك أن الدراسات الفلسفية قد أثرت فيه).

منهجه في المنقول: الأخذ بظاهر النص

أما منهجه في المنقول فيقوم على دراسة النصوص واستخراج ما يؤخذ منها في ظاهر ألفاظها ولا يحاول تأويلها أو تعليلها، ويطبق الأخذ بظاهر النص في كل الموضوعات: العقيدة والسياسة والفقه؛ فهو يعتمد على العقل ويتقيد بالنصوص.

"لا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها ولا خبراً عن ظاهره؛ لأن ا تعالى يقول﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: 195) وقال تعالى ذاماً لقوم ﴿يحرفُونَ الْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ﴾ (المائدة: 13) ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع فقد ادعى أن النص لا بيان فيه، وقد حرف كلام ا تعالى ووحيه إلى نبيه صلى ا عليه وسلم عن موضعه، وهذا عظيم جداً مع أنه لو سلِم من هذه الكبائر لكان مدعياً بلا دليل"[13].

ويقول: "فالواجب أن لا يحال نص عن ظاهره إلا بنص آخر صحيح مخبر أنه على غير ظاهره"[14].

بل يذهب إلى أن من صرف شيئاً من ألفاظ القرآن أو السنة عن ظاهرهما إلى تأويل بلا نص ولا إجماع فقد افترى على ا وعلى رسوله صلى ا عليه وسلم وهذا ما دعاه إلى إبطال القياس.

وقد تزايد اهتمام الإمام ابن حزم بالظاهرية وبالاجتهاد المطلق وسعى نحو المزيد من التفتح والتوسع العلميين وتوق إلى الموضوعية والمنطق والعقل والتنظيم الفكري.

يطلب البرهان والحجة مع تعظيم للكتاب والسنة

وظهرت استقلالية الإمام وشخصيته التي كانت تطلب البرهان والحجة للمسائل، وأن لا عبرة عنده لما يقوله غيرنا

إذا كان رأياً يتخاف عن الدليل ويبعد عن الحجة.

ومن هنا فقد كان الإمام مجدداً متميزاً بتمسك شديد باتباع النصوص في الكتاب والسنة وتعظيمها، وربما كان التزامه لظاهر النص دليلاً على تقديره للحديث وحبه في صيانته من التأويل والتحريف والمغالاة. ثم إن الإمام حرص على الاستدلال والبرهنة من القرآن والسنة، ولذلك يقول "كل قول بمجرد الدعوى بلا برهان فهو مطروح ساقط"[15].

عناية الإمام بعلوم الحديث وعلم الجرح والتعديل

كانت قناعة الإمام بأهمية الحديث بوصفه دليلاً شرعياً وحبه الشديد له واعتماده عليه في استنباط الأحكام دافعاً له للاعتناء به عناية فائقة؛ فزادت عنايته بشروط الحديث والكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً، ومقارنة المرويات وملاحظة التدليس والإرسال والغرابة حتى يقف على الصحيح من الأخبار والآثار وينفي الضعيف. بل جعل لنفسه شرطاً في مقدمة المحلى أن لا يحتج إلا بالصحيح "وليعلم من قرأ كتابنا هذا إننا لم نحتج إلا بخبر صحيح في رواته الثقات مسند ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبينا ضعفه، أو منسوخاً فأوضحنا نسخه وما توفيقي إلا بالله تعالى"[16].

رفض التقليد وفتح باب الاجتهاد

بل إن منهجه يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ويقول بوجوبه على الجميع؛ ولهذا كان إمامنا يحمل على المقلدين ويرفض التقليد بجميع صوره ويعتقد أنه حرام بل يذهب أحياناً إلى أن المجتهد المخطئ أعظم أجراً من المقلد المصيب.

محاولة استيفاء الأدلة عن طريق الاستقراء

يتميز الإمام بالاستقراء والتقصي في البحث والإخلاص في طلب الحق لذات الحق-هذا ما نحسب ولا نزكي على الله أحداً - (ولا يخلو من البشرية). مع قوة وثبات على الحق الذي يعرفه، وأسلوب محلى بالبيان ووضوح في العبارة واللسان.

لقد كان يركن بكل ثقة إلى نظرة نقدية فاحصة تسعى إلى بناء العقل والمنهجية العقلانية الظاهرية واعتبار الدليل العقلي مع التقديس والتعظيم للصحيح المنقول.

فمنهج ابن حزم اتباع الوحي ولكنه يتشدد في كيفية إثبات أن هذا وحيٌ.

اهتمامه بعلم المنطق

ومع هذا الاحترام والتعظيم للكتاب والسنة وجدنا احتفاء الإمام بالمنطق حتى قال العلماء إن للمنطق والفلسفة أثراً غير جيد في ابن حزم –رحمه الله- يقول الذهبي[17] "وقفت له على تأليف يحض فيه على الاعتناء بالمنطق ويقدمه على العلوم فتألمت له، فإنه رأس في علوم الإسلام متبحر في النقل، عديم النظير على يبس فيه وفرط ظاهرية في الفروع"[18].

والظاهر أن الإمام أعرض عن المنطق بعد أن برع فيه وبعد أن كتب فيه "التقريب لحدود المنطق" خالف فيه أرسطو طاليس، يقول في مقدمة الإحكام "فكتبنا كتابنا الموسوم بكتاب التقريب وتكلمنا فيه على كيفية الاستدلال جملة، وأنواع البرهان الذي به نستبين الحق من الباطل في كل مطلوب، وخلصنا مما يظن أنه برهان وليس ببرهان وبينا كل ذلك بياناً سهلاً لا إشكال فيه، ورجونا بذلك الأجر من الله عز وجل فكان ذلك الكتاب أصلاً لمعرفة علامات الحق من الباطل"[19].

والذي استوقفني أن ابن حزم قد تطرق في القسم السادس من كتاب "الفصل" الذي خصصه لأصحاب الملل المنكرة لبعض النبوات المؤمنة ببعضها الآخر.

لقد قام بدراسة نقدية لمحتوى أسفار العهد القديم وكان يهدف من دراسته إلى بيان ما في أسفار العهد القديم من كذب على الله والملائكة والأنبياء عليهم السلام، حتى أنه تحدث عما ورد في التوراة من أخطاء يستحيل نسبتها إلى الله عز وجل.

مثاله: ما هو مرتبط بعلم الجغرافيا، تعرض للنص الوارد في سفر التكوين "ونهر يخرج من عدن فيسقي الجنات ثم يفترق فيصير أربعة رؤوس: النيل وجيحون ودجلة والفرات".

قال: "في هذا الكلام من الكذب وجوه فاحشة قاطعة بأنها من توليد كذاب... إلى أن قال: من له أدنى معرفة بالهيئة وبنصبة الربع المعمور من الأرض، أو مشى إلى مصر والشام والموصل يدري أن هذا كله كذب فاضح وأن مخرج النيل من عين الجنوب ومصبه قبالة الإسكندرية، فأما جيحان فيخرج من بلاد الروم حتى يصب في البحر الشامي... الخ" الفصل 212/1.

مثال ثانٍ: مرتبط بالحساب والتاريخ وساق أمثلة كثيرة تؤكد أن الذي ألف التوراة لم يكن له علم بالحساب. منها كلامه عن مدة تعذيب بني إسرائيل ومدة بقائهم في مصر والفارق الزمني بين الأحداث في التوراة مقارنة مع الإنجيل مرتبطة بالطوفان وأبناء نوح عليه السلام[20].

فكل من أنصف الإمام ابن حزم لا يسعه إلا احترامه وإكباره والوقوف عند منهجه وفكره والإعجاب بهمته الوثابة وعقله المبتكر وهذا ما دفع الباحث لاختيار ابن حزم فهو كما

قيل رجل في أمة وأمة في رجل.

خاصة إذا علمنا أن فقهه فقه الكتاب والسنة وما أجمع عليه المسلمون، ونبذ كل فقه ليس عليه من الله ورسوله سلطان فهو بين الآي والحديث لا يتجاوزهما في فقهه وأحكامه.

وما أحاول الوصول إليه تعلم منهج الإنصاف في نقد المتن لأن ابن حزم إمام الباحثين عن الحق بالبرهان ومحاولة معرفة ما أضافه أهل العلم في نقدهم للمتن زيادة على ما ذكره ابن حزم.

المبحث الثاني: منهج ابن حزم في نقد المتن الحديثي

أصل المحدثون المقاييس التي يعرف بها مدى صحة تلك الأحاديث، لذلك نقدوا المتون. ومن يطالع كتبهم يجد أنها غير مستوفية لكل المقاييس تماما. لكن المقاييس المشتركة المعتبرة لديهم (قبل ابن حزم):

- عرض الحديث على القرآن الكريم.
- عرض الحديث على ما صح من السنة.
- النظر العقلي.

وقد وضع الفقهاء مقاييس منها: استعمل الأحناف في مقاييسهم عرض خبر الواحد على القرآن أو السنة المتواترة أو المشهورة، عدوا مخالفة الحديث لذلك زيادة على النص، وكانوا يردون خبر الواحد في ما تعم به البلوى، وعرضوا خبر الواحد على عمل الصحابة أو القياس.

أما المالكية فردوا خبر الآحاد إذا عارض القرآن أو الأصول العامة أو إجماع أهل المدينة.

أما ابن حزم فقد عد الكتاب والسنة الصحيحة المصدرين الأصيلين في الشريعة، وليس الإجماع أو القياس أو عمل الصحابة[21]. فعند ابن حزم لا حجة في فعل أحد من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ولا في قوله، والحجة في ما جاء عنه عليه الصلاة والسلام فقط، وأما القياس فابن حزم ينكره على ما تقدم، والإجماع عنده تعذر تحققه إلا فيما ثبت من الكتاب والسنة.

لقد اعتنى ابن حزم بالنقد عناية فائقة، فقام بنقد الأسانيد والمتون وعمل على فحصها وتدقيقها ومارس ذلك في كافة كتبه وكان ثمرة ذلك الأخبار والآثار التي بين عللها وأوهامها واكتشف دقائق الأخطاء فيها.

فكان اهتمامه مركزاً على الأسانيد، وعد العقل أساساً لعلم النقل. وحتى لا تتخذ بعض الأحاديث التي متونها لا تتناسب مع الإسلام ومقاصده وأهدافه فتتخذ طعناً وقف عند نقد المتن وقوف عارف محقق... يضع موازين النقد ومعاييره الدقيقة ليتأكد من سلامة الخبر وثبوت الحديث.

لكن جهده لم يكن بعيداً عما وصل إليه سلفهن إلا أنه كان أساساً وقاعدة للعلماء بعده. وقد قمت بدراسة لكتبه لم أحاول فيها حصر منهجه واستقراءه، لكنها نقاط للتمثيل والإشارة لما أمكن الوصول إليه.

المطلب الأول: إذا جاءت الرواية مخالفة لما في كتاب الله ولم يمكن الجمع بينهما

تعظيم ابن حزم للكتاب والسنة تشهد له الآفاق؛ فكان كافياً عنده مخالفة الحديث للقرآن، وتعذر الجمع بينها، وفكرة عرض الحديث على القرآن قديمة، واستخدم الإمام أبو حنيفة-رحمه الله- هذا المقياس كثيراً، وكذلك الإمام الشافعي ومالك-رحمهما الله- فعرضوا خبر الآحاد على الكتاب.

قال في الإحكام (126/5-127): "قال أبو محمد: فإن احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي عن عمر بن عبد الملك الحولاني عن محمد بن بكر البصري عن سليمان بن الأشعث ثنا إبراهيم بن موسى ثنا عيسى بن أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل علي فيه". فهذا حديث ساقط مكذوب لأن أسامة بن زيد ضعيف لا يحتج بحديثه متفق على أنه كذلك. وبين كذبه ما ذكرنا في أول هذا الباب من الأحاديث التي فيها تركه عليه السلام فيما لم ينـزل عليه فيه شيء وانتظاره الوحي في ذلك، ويكفي في ذلك قول الله تعالى آمرا له أن يقول﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ (الأنعام:50)، وقوله ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم: 3،4) وقوله ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي﴾ (يونس: 15). فلو أنه عليه السلام شرع شيئاً لم يوح إليه لكان مبدلاً للدين من تلقاء نفسه، وكل من أجاز هذا فقد كفر وخرج عن الإسلام وبالله تعالى نعوذ من الخذلان.

قال العلامة أحمد شاكر في الهامش: "كلا والله ما الحديث بمكذوب ولا أسامة في هذه الدرجة من الضعف وهو الليثي وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما، وقال ابن حبان في الثقات يخطئ وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب مات سنة 153هـ وأخرج له مسلم أحاديث كثيرة وهذا الحديث في سنن أبي داوود 328/2 وقد سكت عنه هو والمنذري فهو عندهما صالح للاحتجاج، وهو بمعنى ما روته زينب بنت أم سلمة رضي الله عنهما وقوعاً "إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلى الحديث في الصحيحين[22] والسنن، فلعل أسامة رواه بالمعنى من طريق عبد الله بن رافع عن مولاته أم سلمة، وقد أخطأ ابن حزم خطأ شديداً في الحكم بكذبه" أ. هـ شاكر.

قلت: الحديث في سنن أبي داوود، كتاب القضاء، باب 7، حديث 358 عون المعبود 364/9، وعند البيهقي 66/6 بلفظ "عن أم أسامة كنت عند النبي جالساً فجاءه رجلان من الأنصار يختصمان في أشياء درست وبادت، فقال النبي صلى ا عليه وسلم إنما أقضي بينكم فيما لم ينـزل علي فيه شيء فمن قضيت له... الحديث، أما أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني صدوق يهم كما قال الحافظ بالتقريب (76/1). وذكر المزي قال: "عن أحمد بن حنبل تركه يحيى ابن سعيد بآخره. الدارمي: ليس به بأس، أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، النسائي: ليس بالقوي، ابن عدي: ليس بحديثه بأس المربي قال: استشهد به البخاري في الصحيح له في الأدب. (519/1-521)، قال الحافظ في التهذيب (209/1).

قال أبو يعلى الموصلي: ثقة صالح، قال الحاكم في المدخل روى له مسلم بكثرة وكان عنده صحيح الكتاب. وقال يحيى بن سعيد: لم يحتج به مسلم إنما أخرج له استشهادا. قلت: ولعل ما دفع ابن حزم لإنكار الحديث هو أنه من الأحاديث التي يستدل بها على جواز العمل بالقياس وأنه حجة وكذا حديث معاذ.

ولهذا وجدته يقول في الإحكام 126/5-127.

"فبين تعالى أنه عليه السلام لو أوجب شيئاً في الدين بعد وحياً لكان مفترياً على ربه تعالى، وقد عصمه ا عز وجل من ذلك وكفر من أجازه عليه فصح أنه صلى ا عليه وسلم لا يفعل شيئاً إلا بوحي، فسقط الاجتهاد الذي يدعيه أهل الرأي أو القياس جملة.

قلت (الباحث): بل ثبت بثبوت الحديث، لكن اجتهاده صلى ا عليه وسلم إذا أُقر عليه صار في حكم الوحي-وا أعلم-.

لا شك أن ابن حزم لا يريد رد كل ما جاءت به السنة مما ليس في القرآن، ولكنه يريد النظر في الخبر المروي الذي يخالف ولا يمكن الجمع، فإما أن نأخذ النص القرآني ونترك الخبر الآحاد وإما أن نأخذ خبر الآحاد ونترك النص.

والذي يظهر لي في هذا الخبر-وا أعلم- ما أشرتُ إليه أن عين السخط على القياس هي التي نظرت إليه، وإلا فإن الحديث ليس فيه مخالفة لأن اجتهاد النبي صلى ا عليه وسلم ثابت في عدد من المسائل، والقياس له دليله فيما لم يرد فيه نص -وا أعلم-.

المطلب الثاني: مخالفة الحديث لحديث آخر أو ما اشتهر من أقواله صلى ا عليه وسلم

هذا المقياس امتداد للمقياس الأول لأن السنة المتواترة والمشهورة يجوز أن يحمل فيها المطلق على المقيد، ويجوز أن يخصص بعضها بعضاً.

مثاله: احتجوا بما روي عن النبي صلى ا عليه وسلم "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" قال أبو محمد: "أما الحديث المذكور فباطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية.

أحدها: أنه لم يصح من طريق النقل.

الثاني: أنه صلى ا عليه وسلم لم يجز أن يأمر بما نهى عنه وهو عليه السلام قد أخبر أن أبا بكر أخطأ في تفسيره مرة وكذّب عمر في تأويل تأوله في الهجرة، وكذّب أسيد بن حضير في تأويل تأوله فيمن رجع عليه سيفه وهو يقاتل، وخطأ أبا السنابل... فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة أن يكون صلى ا عليه وسلم يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ فيكون حينئذ أمر بالخطأ تعالى ا عن ذلك، وحاشا له صلى ا عليه وسلم من هذه الصفة وهو عليه السلام أخبر أنهم يخطئون فلا يجوز أن يأمرنا باتباع من يخطئ إلا أن يكون صلى ا عليه وسلم أراد نقلهم لما رووا عنه فهذا صحيح... لأنهم رضي ا عنهم كلهم ثقات فعن أيهم نقل فقد اهتدى.

الثالث: أن النبي صلى ا عليه وسلم لا يقول الباطل، بل قوله الحق، وتشبيه المشبه للمضيء بالنجوم تشبيه فاسد، وكذب ظاهر، لأنه من أراد جهة مطلع الجدي فأم جهة مطلع السرطان لم يهتدِ بل قد ضل ضلالاً بعيداً، وأخطأ خطأً فاحشاً، وخسر خسرانا مبيناً، وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق فبطل التشبيه المذكور، ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحاً ضرورياً"[23].

بل قال في موقع رواية "أصحابي كالنجوم" ساقطة ثم قال أنها لم تثبت أصلا بلا شك، أنها مكذوبة لأن ا يقول في صفة نبيه ﴿وما ينطِقُ عن الْهوى، إن هو إلاّ وحيٌ يوحى﴾ (النجم: 3، 4) فإذا كان كلامه صلى ا عليه وسلم في الشريعة حقاً كله فهو من ا تعالى بلا شك، فما كان من ا تعالى فلا اختلاف فيه لقوله ﴿ولَو كَان مِن عِندِ غَيرِ اللّهِ لَوجدواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرا﴾ (النساء: 82). فمن المحال أن يأمر ا رسوله باتباع كل قائل من الصحابة رضي ا عنهم، وفهم من يحلل الشيء وغيره يحرمه، ولو كان كذلك لكان بيع الخمر حلالاً اقتداء بسمرة بن جندب، ولكان أكل البرد للصائم حلالاً اقتداء بأبي طلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب، وحراماً اقتداء بعائشة وابن عمر، ولكان بيع التمر قبل ظهور الطيب حلالاً اقتداء بعمر، حراماً اقتداء بغيره فهم كل هذا حري عندنا بالأسانيد الصحيحة"[24]. قلت: الحديث ضعفه أغلب أهل

العام وتفصيله في سلسله الأحاديث الضعيفة 144/1 رقم 58-62 ورقم 438 وفيه الحارث بن غصين مجهول وسلام بن سليم. مجمع على ضعفه بل قال ابن خراش: كذاب.

قال الإمام ابن حجر[25]: "قال ابن عبد البر: مجهول، ذكره الطوسي في رجال الشيعة وقال روى عن جعفر الصادق، وسمى جده ونسبه فقال الحارث بن غصين بن هنب الثقفي ذكره ابن حبان في الثقات".

قلت (الباحث): وقد بحثت في الثقات من اسمه الحارث فلم أجده.

وقد أفدت من تخريج الشيخ بدر العمراني الطنجي[26]؛ إذ قال: "طريق جابر أخرجها الدارقطني في المؤتلف والمختلف (1878/4)، وفي زيادة على الحارث سلام بن سليمان بن سوار، قال ابن عدي: "منكر الحديث أبو حاتم ليس بالقوي"[27]، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (111/2)، وهي رواية ضعيفة فيها عبد الرحيم بن زيد متروك[28]، وحمزة الجزري قال "ابن معين" لا يساوي فلساً، وقال البخاري منكر الحديث[29].

فالملاحظ أن الإمام يبدأ بالحديث عن الإسناد وضعفه ثم يقوي نقده بعد ذلك للمتن إذا اطمأن أن الإسناد واهٍ أو به ضعف، أي أنه يضعف الحديث بعلل ظاهرة، من ضعف في الرواة أو إرسال أو انقطاع أو تدليس وغيرها، ثم يتكلم في الحديث عن آفة تمنع قبوله والعمل به.

المطلب الثالث: مخالفة الحديث لما ينبغي أن يتصف به الرسول صلى ا عليه وسلم

قال أبو محمد[30]: وذكر بعض أهل الكلام في هذا الباب حديثاً رواه أبو عبيد في غريب الحديث، وهو أمره عليه السلام قوماً من جهينة بإدفاء رجل كان أصابه البرد، والإدفاء في لغتهم القتل، فقتلوه. قال علي: "وهذا حديث مكذوب لا يصح البتة، بل نحن على يقين من كذب مفترى، لأنه عليه السلام أفصح العرب وأعرفهم في لغتهم ومأمور بالبيان، وليس من البيان أن يأمرهم بكلام يقتضي عندهم غير مراده.

قلت: رواه أبو عبيد من حديث خالد رحمه ا في غزوة بني جذعة من بني كنانة يوم فتح مكة وكان أسر فيهم قوماً فلما كان الليل نادى مناديه من كان معه أسير فليدفه. وفي رواية عن مجالد عن رجل من جهية أنه أتى بأسير فقال لقوم منهم: اذهبو به فأدفوه -يريد الدفء من البرد- فذهبوا به فقتلوه فوداه رسول ا صلى ا عليه وسلم[31].

وهو في الفائق[32] "أتى بأسير يوعك فقال القوم: اذهبوا به فأدفوه" أراد الإدفاء من الدفء فحسبوه الإدفاء بمعنى القتل في لغة أهل اليمن.

قلت: الحديث ضعيف لضعف مجالد بن سعيد بن عمير ابن بسطام الهمذاني مات سنة 144هـ. قال الحافظ في التهذيب: (39/10-41): يحيى القطان يضعفه، وكان عبد الرحمن بن مهدي: لا يروي عنه.

وابن معن: لا يحتج بحديثه، والنسائي: ليس بالقوي. وقال في التقريب (159/2) ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره.

ظاهرية ابن حزم اعتمدت على أن البيان الذي جاء في الكتاب والسنة ليس بعده بيان، فكيف أن يقول صلى ا عليه وسلم قولاً يكون مقتضاه غير مراده.

المطلب الرابع: مخالفة الحديث لمقاصد الشرع الواردة في الكتاب والسنة

قال في المحلى (4/9). "ومموهوا بخبرين: "خيركم في المائتين الخفيف الحاد الذي لا أهل له ولا ولد" والآخر من طريق حذيفة أنه قال "إذا كان سنة خمسين ومائة فلأن يربي أحدكم جرو كلب خير من أن يربي ولداً".

قال أبو محمد: وهذان خبران موضوعان؛ لأنهما من رواية أبي عصام رواد بن الجراح العسقلاني.

ثم قال: وبيان وضعهما أنه لو استعمل الناس ما فيهما من ترك النسل لبطل الإسلام والجهاد، وغلب أهل الكفر مع ما فيه من إباحية تربية الكلاب فظهر كذب رواد بلا شك وبا تعالى التوفيق"أ.هـ.

الحديث رواه البيهقي في الشعب 292/7 (10350) وقال: تفرد به رواد بن الجراح العسقلاني عن سفيان الثوري. وذكره السيوطي في الجامع الصغير وأشار إلى صحته، لكن المناوي قال: تفرد به رواد، قال الدارقطني: ضعيف، وقد أدخله البخاري في الضعفاء، وقال: اختلط لا يكاد يقوم حديثه، وقال أحمد: حديثه من المناكير. قال الحافظ العراقي: طرقه كلها ضعيفه، قال الزركشي: غير محفوظ، والحمل فيه على رواد[33].

وقال الشيخ شعيب في تحقيق السير[34]: "إسناده ضعيف جداً، بل موضوع". رواد بن الجراح قال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال أبو حاتم: منكر. وقال: ويغلب على الظن أن هذا الحديث مما وضعه المتزهدون زهداً لا يعرفه الإسلام، يقصدون بذلك التنفير من الزواج، والتخفيف من أعبائه، والعزلة عن الناس، وكل ذلك مخالفٌ لهديه كما هو معلوم في القرآن والسنة، فأراد بعضهم أن يثبت فجمع صلى ا عليه وسلم الصحابة وقال: أما وا إني أخشاكم ... وأتزوج النساء"[35]، وحديث: "تزوجوا

الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"[36].

قلت: قال الحافظ رواد أصله من خراسان صدوق اختلط بآخره فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد (التقريب 33/1 (1963)).

وقال في التهذيب: 288/3 (545) قال ابن معين وأحمد: لا بأس به، أبو حاتم: تغير حفظه، النسائي: ليس بالقوي، ابن عدي: لا يتابعه الناس. الدارقطني: متروك. ابن حبان: يخطئ ويخالف.

وحديث "إذا كانت سنة خمسين ومائة فخير أولادكم البنات، فإذا كانت ستين فأمثل الناس يومئذ كل ذي حاذ، قلنا وما الحاذ؟ قال: الذي ليس له ولد خفيف المؤونة" أخرجه ابن الجوزي، من طريق الخطيب البغدادي، في تاريخه 9/4 (1590)، في ترجمة أحمد بن إبراهيم أبي عبد ا الحربي، قال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع، أما محمد الأسدي فهو محمد بن إسحق بن إبراهيم بن عكاشة، قال يحيى هو كذّاب، وقال ابن عدي يروي عن الأوزاعي أحاديث مناكير موضوعة، وقال الدارقطني يضع الحديث[37].

المطلب الخامس: إذا كان في الحديث معنى فاسد

قال أبو محمد: المحلى 16/8-17. "بعض المموهين نزع بقول مكذوب موضوع مضاف إلى الرسول صلى ا عليه وسلم "الشفعة كنشطة عقال، والشفعة لمن واثبها" قال أبو محمد: أفيكون أعجب من مخالفتهم كل ما في هذا الخبر واحتجاجهم ببعضه، فبعضه حق وبعضه باطل؟ أفٍ لهذه الأديان، وأما الشفعة لمن واثبها، فما يحضرنا الآن ذكر إسنادها إلا أنه جملة لا خير فيه وابن البيلماني ضعيف مطروح متفق على تركه. أما لفظ لمن واثبها فهو لفظ فاسد لا يحل أن يضاف مثله على رسول ا صلى ا عليه وسلم لأن قول القائل: الشفعة لمن واثبها موجب أن يلزمه الطلب مع البيع لا بعده؛ لأن المواثبة فعل من فاعلين، فوجب أن يكون طلبه مع البيع لا بعده؛ لأن التأني في الوثب لا يسمى مواثبة.

قلت: الحديث عند ابن ماجة كتاب الشفعة، باب الشفعة 37/2 رقم (2501). وصفه الزيلعي في نصب الراية (176/4-177) غريب. فيه محمد بن الحارث ضعفه البخاري والنسائي وابن معين وأبو حاتم وقال ابن القطان ضعيف جداً، وقال الفلاس: متروك الحديث. ورواه البيهقي 108/6 والخطيب في تاريخه 57/6. وكذلك فيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ضعيف، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان قال في الزوائد: "في إسناده محمد بن عبد الرحمن البيلماني، قال الحافظ في التلخيص (56/3) رواه ابن ماجة والبزار، وإسناده ضعيف جداً، وقال البزار في رواية محمد ابن عبد الرحمن البيلماني: مناكير كثيرة، وقال ابن حبان: لا أصل له، وقال البيهقي: ليس بثابت.

قلت (الباحث): ولم أجده في البزار وقد ذكره ابن عدي في الكامل (379/7 و384)[38]، وابن حبان في المجروحي (266/2).

فعد ابن حزم أن المعنى واللفظ الذي حواه الحديث واشتمل عليه دليل على أنه لا يصدر عن أفصح من تكلم بالضاد ومن ملّكه ا البيان. فقد أسقط الحديث لأن المؤدى والفهم لا يليق بجناب المصطفى صلى ا عليه وسلم.

المطلب السادس: مخالفة الحديث لما اشتهر من أحداث تاريخية

قال رحمه ا " قدمه بعضهم بأن ذكر ما حدثناه عبد ا ابن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داوود ثنا محمد بن المثنى ثنا سهل بن يوسف قال حميد أنبأ عن الحسن قال خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة. فقال: "أخرجوا صدقة صومكم"، فكأن الناس لم يعلموا. فقال: في ههنا من أهل المدينة، فقوموا إلى إخوانكم فعلموهم، فإنهم لا يعلمون فرض رسول ا صلى ا عليه وسلم هذه الصدقة، صاعاً من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من قمح، على كل حر أو مملوك، ذكر أو أنثى صغير أو كبير، فلما قدم على رأي رخص الشعير قال قد أوسع ا عليكم فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء.

قال علي: وهذا الحديث قبل كل شيء لا يصح لوجوه ظاهرة.

أولها: أن الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهر كالشمس؛ لأنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم بالأخبار أن يوم الجمل كان لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة 36هـ ثم أقام علي بالبصرة باقي جمادى الآخرة وطرح راجعاً إلى الكوفة في صدر رجب، وترك ابن عباس بالبصرة أميراً عليها، ولم يرجع علي بعدها إلى البصرة، وفي الخبر المكذوب ذكر تعليم ابن عباس أهل البصرة صدقة الفطر ثم قدم علي بعد ذلك.

والثاني: أن الحسن لم يسمع من ابن عباس أيام ولايته البصرة شيئاً، ولا كان الحسن حينئذ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث.

والثالث: فإنه حديث مفتعل لا يصح؛ لأن البصرة فتحها وبناها سنة أربع عشرة من الهجرة عتبة بن غزوان المازني

بدري مدني ووليها بعده المغيرة بن شعبة وأبو موسى وعبد ا بن عامر وكلهم مدنيون، ونزلها من الصحابة المدنيين أزيد من ثلاثمئة رجل منهم عمران بن الحصين... أترى عمر وعثمان ضيعا إعلام رعيتهما هذه الفريضة؟ أترى أهل البصرة لم يحجوا أيام عمر وعثمان ولا دخلوا المدينة، فغابت عنهم زكاة الفطر إلى بعد يوم الجمل..."[39].

وخلاصة تعليل ابن حزم:

1. قدوم علي إلى البصرة، وهذا مناف لما علم تاريخياً.
2. الحسن لم يسمع من ابن عباس أيام ولايته البصرة سنتين.
3. استحالة جهل البصريين لفرض صدقة الفطر، رغم ما تعاقب عليها من الصحابة- أزيد من ثلاثمئة- حتى ولاية ابن عباس.

يلاحظ أن الإمام أطال النفس في نقده، وقد جمع فيه التاريخ والجرح والتعديل واستحالة وقوعه وكلها تبين منهجية ابن حزم التي تستند دائما إلى علم الحديث وقواعده.

حديث: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صلى ا عليه وسلم "يا نبي ا ثلاث أعطينهن قال: نعم، قال عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: نعم..." رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي سفيان (شرح النووي على مسلم 62/16). جزم ابن حزم أنه موضوع لا شك في وضعه، نقده لأن أبا سفيان لم يسلم إلا يوم الفتح، أما أم حبيبة فقد تزوجها النبي صلى ا عليه وسلم قبل ذلك بزمن طويل، وقد كانت في الحبشة وأمهرها النجاشي[40].

وقد رد ابن صلاح على ابن حزم فيما أورده النووي[41]، وما توهمه ابن حزم في منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة، لأنه يحتمل أنه سأل تجديد عقد النكاح تطييباً لقلبه لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه، أو لأنه لظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد.

وكذا رأى ابن حجر أن لا خلاف بين أهل السير في أنه أراد تجديد العقد، وأن النبي صلى ا عليه وسلم دخل على أم حبيبة قبل إسلام أبي سفيان[42].

وحديث آخر عن ابن عمر "أن رسول ا صلى ا عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى" وفي رواية جابر فصلى بمكة الظهر (يوم النحر)...."[43] فهذا تناقض ولهذا قال ابن حزم إحداهما كذب بلا شك.

هو عند أبي داوود في السنن 201/2 (1973) يقول أبو صهيب الكرمي: وإسناده ضعيف، فأبو خالد الأحمر كثير الخطأ، ومحمد بن إسحاق: يدلس وفي حديثه نظر عند الانفراد عن مثل عبد الرحمن بن القاسم، حديثه ليس بالقوي[44].

وهذا (المقياس التاريخي) أقوى المقاييس صدقا في نتيجته، وخاصة إذا كانت المعلومات يقينية ثابتة. ففي الخبر ما يدل على زمن وقوعه، وهو مخالف حقيقة لتلك الواقعة، فنتائجه صادقة يمكن الاعتماد عليها. فكل ما يحتاجه أن تكون المعلومة صحيحة ثابتة.

المطلب السابع: إذا كان الحديث يشمل اتهاماً للصحابة

قال رحمه ا [45]: وروي عنه أيضاً أنه رضي ا عنه حبس ابن مسعود من أجل الحديث عن النبي صلى ا عليه وسلم كما روينا بالسند المذكور إلى بندار ثنا عن ثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال عمر لابن مسعود ولأبي الدرداء وأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول ا صلى ا عليه وسلم؟ قال: وأحسبه أنه لم يدعهم أن يخرجوا من المدينة حتى مات.

قال علي: هذا مرسل، ومشكوك فيه من شعبه، فلا يصح ولا يجوز الاحتجاج به، ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد؛ لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة، وفي هذا ما فيه، أو يكون نهى عن الحديث نفسه، وعن تبليغ سنن رسول ا صلى ا عليه وسلم إلى المسلمين، وألزمهم كتمانها وجحدها، وأن لا يذكروها لأحد فهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ ا أمير المؤمنين من كل ذلك، ولذا كان سائر الصحابة متهمين في الكذب على النبي صلى ا عليه وسلم وما عمر إلا واحد منهم وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا.

المطلب الثامن: إذا كان الخبر -برأي ابن حزم- محالاً

قال أبو محمد[46] -رحمه ا - واحتجوا بما رويناه عن طريق ابن وهب، أخبرني أبو فهد قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: يتبع الأقلون من العلماء الأكثرين. قال أبو محمد: وهذا مرسل لا خير فيه، وباطل بلا شك، أول ذلك أنه محال: وهو عليه السلام لا يأمر بالمحال؛ لأنه لا يمكن أن يتبع الأقل الأكثر إلا بعد إمكان عد جميعهم، وقد بينا أن عد جميعهم لا يمكن البتة بوجه من الوجوه ولا يقدر عليه إلا الخالق وحده لا شريك له.

ووجه آخر: وهو أن الصحابة رضي ا عنهم قد اتفقوا[47] إثر موت النبي صلى ا عليه وسلم على أن لا يقاتل أهل الردة، ولا ينفذ بعث أسامة بن زيد، وخالفهم أبو بكر

وحده فكان هو المحق، وكانوا على الخطأ. فإن قالوا: قد رجعوا إلى قوله. قلنا: نعم، وهذه حجتنا إنما سألناكم عن الحال قبل أن يرجعوا إلى قول أبي بكر في ذلك.

وهذا الذي نعبر عنه بالتحديث بما لا يجوز، في استحالة، وتعذر عقلي وتاريخي، فهذه مما يتعذر عقلا قبولها، فكيف يستساغ ذلك والآيات تقرر:

- ﴿ ولَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف/187.
- ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ﴾ الأنعام/116.
- ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ يوسف/103.

المطلب التاسع: مخالفة الحديث للواقع المشهود

روى رحمه ا [48] من طريق فيه جابر الجعفي... عن مسروق كان (ستة) من أصحاب رسول ا صلى ا عليه وسلم يفتون الناس: ابن مسعود، وعمر بن الخطاب وعلي وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة: كان عبد ا يدع قوله لقول عمر، وكان أبو موسى يدع قوله لقول علي، وكان زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه: راوي هذين الخبرين جابر الجعفي كذاب، فسقط الاحتجاج به.

وأيضاً فكذب هذا الحديث الأخير بين ظاهر بما هو من الشهرة والصحة كالشمس وهو: أن خلاف ابن مسعود لعمر أشهر من أن يتكلف إيراده، وخلاف أبي موسى لعلي كذلك، ومن جملة خلافه إياه امتناعه من (بيعته)، ومن حضور مشاهده وليس في الخلاف أعظم من هذا، وكذلك خلاف زيد لأبي في القراءات والفرائض وغير ذلك أشهر من كل مشتهر، فوضح كذب جابر في روايته هذه.

وكأن ابن حزم يقول:

وليس يصح في الأذهان شيء

إذا احتاج النهار إلى دليل

فهذا الواقع المحسوس الذي عاشه الناس يكذب الخبر. وهذا مقياس قوي أبدع ابن حزم بوضعه وربما يكون هذا المعيار من إضافات الإمام في مقاييس نقد المتن.

ونظرة فيما تقدم تدل على أن الرجل له باع ودراية واسعة في مجال المعرفة بالرواة وأنه يمتلك ما لا يمتلكه غيره وأنه من النقاد.

إلا أنه كما يقول ابن حجر "إلا أنه لثقته بحفظه كان يهجم على القول في التعديل والتجريح وتبيين أسماء الرواة"[49].

يحاول ابن حزم الوقوف على درجة الحديث صحة وضعفاً بناء على ما وصل إليه من علم الأئمة بالرجال ويكون –ربما- الترجيح بما يظهر له من علم الأئمة في المتن بجعله يشهر حجته ويبرهن بالمنطق.

فهو يجعل الكتاب والسنة أصلا يقف حيث يقف، ويجعل دراسة الإسناد هي الفيصل، ولهذا لا نجده يتكلم في المتن إلا بعد ظهور وهن أو غمز في السند، أو الطريق تجعله يتناول المتن لتأكيد هذا الوهن أو إثبات الخلل.

فابن حزم لم يكن ينطلق من المعقول أو الميزان العقلي بدءاً، بل هذا الميزان يعمله بعد أن ظهر الاختلال في شروط الحديث، أو ثبت كلامه في الرواة جرحاً وتعديلاً.

فهو يعتني بالجرح والتعديل وفنون الرواية ثم ينتقل إلى المنطق أو النقد العقلي والاستدلال العقلي لإتمام الدراسة.

كما أننا نلاحظ أنه ربما لحماسه الزائد واندفاعه القوي في محاربة التقليد والإنكار على اتباعه يتسرع وقد يندفع-أحيانا- في كلامه على المتن.

لكننا لا نجد عند الإمام عمقاً في معرفة علل الحديث وطرقها التي نجدها عند أئمة العلم المشهود لهم بالفضل والتقدم في العلل وعلم الحديث.

أهم ما تميز به منهج ابن حزم في نقد المتن

أما ابن حزم فقد تتبع ألفاظ النبي صلى ا عليه وسلم وأفعاله وأحواله تتبعا دقيقا يمحص فيه، ولم يقف عند النقد الخارجي بل نظر بعين بصيرة ونظر ثاقب وكانت منهجيته تتميز في نقد المتن، وتعتمد على:

- حفظ للحديث واشتغال به وكثرة اطلاع ومعرفة ومشاركة في توثيق الرواة بالنظر إلى عدالتهم وضبطهم، وهذا لا يتأتى إلا بمقارنة مرويات الراوي مع مرويات الثقات الآخرين وهي بالمحصلة دراسة للمتون ومقارنة بينها.
- إدراك للغة العربية ومعرفة بها لا يتأتى إلا لعالم باللغة موقن أن النبي صلى ا عليه وسلم أوتي جوامع الكلم، ولا شك أن بعض الرواة يروي بالمعنى فيرى أن في الكلام ركة مدارها على الراوي. فإذا وقف على سماجة أو فساد أو ركة في الألفاظ أو المعنى وقف عندها يفحص السبب.
- حرص على توافق المتن مع المقاصد الشرعية والأصول الدينية؛ فالبديهيات الشرعية والقواعد الفقهية مأخوذة من الكتاب والسنة (النصوص الشرعية) التي تتفق مع روح الدين ومقاصده ولا ينبغي مخالفتها.
- استعمل التاريخ فإذا وجد متنا يخالف أمرا ثابتا يقينيا في التاريخ كان دليلاً على عدم صحته.

- ركز على عدم اشتماله على أمر منكر أو مستحيل؛ فالمعنى الذي لا يليق بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يستحيل تصديقه وقف يميزه ويفحصه.

الخـاتمـة

فهذه محاولة للوصول إلى منهج ابن حزم في نقد المتن رأيت أنه غرس المنهجية النقدية التي تربى عليها الصحابة – رضوان الله عليهم- وسرت روحها إلى الأجيال.

تابع ابن حزم المحدثين بالأخذ بمقاييس الكتاب والسنة الصحيحة والنظر العقلي وأوجد معايير خاصة به، منها عرض الحديث على الوقائع التاريخية واللغة والمقاصد والأصول الشرعية وسلامة من الأمور المنكرة المستحيلة.

لكنه عارض الفقهاء باعتبارهم الإجماع والقياس وعمل الصحابة من الأمور التي يقاس عليها المتن ولم يوافقهم على ذلك.

ونتيجة البحث أن ابن حزم: يعتمد في نقده المتن على دراسة الرجال وعلم الجرح والتعديل وحكمه على الرواة، فلم يفصل ابن حزم نقد المتن عن علم مصطلح الحديث.

فالترتيب العلمي لنقد الحديث عند ابن حزم: نقد السند ثم المتن ثم النظر فيهما معا فينبغي عدم الاقتصار في النقد على المتن فقط. فهو يرى أن الحديث إذا صح سنده لم تجز مخالفته ولا رده فهو أصل بنفسه، وكذلك فإن صحة الإسناد ليست موجبة لصحة المتن.

ومن القناعات التي انتهيت إليها أنه لا يمكن دراسة المتن بمعزل عن الإسناد ولا دراسة الإسناد بمعزل عن المتن، ولا بد من النظر فيهما معا للحكم على الحديث وتقييمه.

وأخيراً؛ فإن ابن حزم الجامعة والجماعة يحتاج إلى دراسة استقرائية استقصائية دقيقة لكل مصنّف من مصنفاته للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها وتوسيع دائرة الإفادة منها.

الهوامش

(1) عبد الكريم، الإمام ابن حزم، ط أولى، ص13.
(2) مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، 759/2؛ عبابنة، مناهج البحث العلمي في الإسلامي، الطبعة الأولى، ص79.
(3) الدسوقي، منهج البحث في العلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، ص34-44.
(4) ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، مجلد 14، 254-255؛ وانظر: الصحاح، 544/2-545، والقاموس المحيط: 412/1.
(5) موافي، منهج النقد التاريخي الإسلامي، ص99-101.
(6) السيوطي، تدريب الراوي، الطبعة الثانية، 42/1؛ القاسمي، الطبعة الثانية، ص210-211.
(7) سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، ط أولى، ص106-108.
(8) البيهقي، معرفة السنن والآثار، ط أولى، 144/1.
(9) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص553.
(10) المرجع السابق، ص554.
(11) جل ترجمتنا لابن حزم بتصرف من سير أعلام النبلاء/ الذهبي 184/18-212 وانظر معجم الأدباء 235/12 وتذكرة الحفاظ 1148/3 ولسان الميزان 229/4، البداية والنهاية 91/12-92، العبر 239/3، وفيات الأعيان 325/3، الأعلام 254/4، معجم المؤلفين 393/2.
(12) يفوت، ابن حزم والفكر الفلسفي، ط أولى، ص1، 2.
(13) ابن حزم، النبذ في أصول الفقه، ط أولى، ص59-60.
(14) المصدر السابق، ص60.
(15) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ط الثانية، ص10/1، وهذه من عباراته المتكررة في أكثر من صفحة أو في معناها.
(16) ابن حزم، ص20/1.
(17) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الحادية عشرة، 186/18.
(18) انظر: الذهبي، السير 188/18، معجم الأدباء 237/2، تذكرة الحفاظ 1148/3، ولسان الميزان 229/4.
(19) ابن حزم، الإحكام المقدمة، 12/1.
(20) العباقي، قراءة في نقد نصوص العهد القديم عند الإمام ابن حزم، ص146-146.
(21) ابن حزم، الإحكام، 310/6-311، 112/1-113، 222/2-223، 530/8.
(22) البخاري، فتح الباري، 339/12 (6967).
(23) ابن حزم، الإحكام، 61/5-62.
(24) ابن حزم، الإحكام، 243/6-247.
(25) لسان الميزان، 198/2 (2208).
(26) الطنجي، الإسهام ببيان منهج ابن حزم في تعليل الأخبار، الطبعة الأولى، ص59.
(27) تهذيب التهذيب، 570/3.
(28) الميزان، 419/3.
(29) الميزان، 129/2.
(30) الإحكام، 409/3.
(31) الهروي، غريب الحديث، ط أولى، بيروت، ص179/2-180.
(32) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ط الثالثة، 428/1.
(33) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، د.ط، 497/3.

(34) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 14/13.
(35) فتح الباري، 129/9 (5063).
(36) سنن أبي داوود، 220/2 (2050)؛ سنن النسائي، 66/6؛ البيهقي، 81/7، وقال الشيخ الألباني رحمه ا في صحيح سنن أبي داوود، 1789، إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، غير مستلم بن سعيد وهو صدوق عابد ربما وهم، كما في التقريب.
(37) ابن الجوزي، الموضوعات، الجزء3، 469، (1693)؛ وانظر تهذيب التهذيب، 430/9 (701).
(38) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، الطبعة الأولى.
(39) ابن حزم، الاحكام، 250/2-251.
(40) الدميني، مقاييس نقد متون السنة، ص 183-184.
(41) شرح النووي، 63/16-64.
(42) الإصابة، 141/8-142.
(43) ابن حزم، حجة الوداع، ص209.
(44) المصدر السابق، ص208-209.
(45) الإحكام، 256/2.
(46) ابن حزم، الاحكام، 582/4.
(47) اتفقوا على الأمر: اجتمعوا عليه.
(48) ابن حزم، الاحكام، 233/6.
(49) ابن حجر، لسان الميزان 198/4.

المصادر والمراجع

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق الدكتور نور الدين بن شكري، 1418هـ/1997م، أضواء السلف.

ابن حزم الأندلسي، الأحكام في أصول الاحكام، الطبعة الثانية، 1407هـ-1987م، دار الجيل، بيروت.

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، المحلى تحقيق عبد الغفار البنداري، 1408هـ-1988م، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، حجة الوداع، تحقيق أبو صهيب الكرمي، 1418هـ-1998م، بيت الأفكار الدولية، الرباط.

ابن عدي، أبو أحمد عبد ا الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد وآخرون، طبعة أولى، 1418هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1413هـ/1993م.

أبو داوود، سليمان بن أشعث، المجتبى، د.ط، مراجعة محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

الألباني، محمد ناصر الدين، 1408هـ-1988م، صحيح سنن ابن ماجة، ط الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت.

الألباني، محمد ناصر الدين، 1412هـ-1992م، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ط أولى، مكتبة المعارف، الرياض.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر، السنن الكبرى، د.ط، دار الفكر، بيروت.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر، معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطي قلعجي، 1412-1991م.

دسوقي، محمود، 1404هـ-1980م، منهج البحث في العلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الأوزاعي.

الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، 1417هـ-1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الذهبي، شمس الدين، تذكرة الحفاظ، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزركلي، خير الدين، 1995م، الأعلام، ط الحادية عشرة، دار العلم للملايين.

الزعبي، أنور خالد، 1417هـ-1996م، ظاهرية ابن حزم الأندلسي، ط أولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن.

الزمخشري، جار ا محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، ط الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر، 1399هـ-1979م.

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد ا ، 1416هـ-1996م، نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

الطنجي، أبو الفضل، 1424هـ-2003م، الإسهام ببيان منهج ابن حزم في تعليل الأخبار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

عبابنة، غازي حسين، 1410هـ-1990م، مناهج البحث العلمي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر، 1407هـ-1987م، ط الثانية، دار الجيل، بيروت.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ط أولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، 1325هـ.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1414هـ-1993م.

العظيم أبادي، محمد شمس الدين، عون المعبود شرح سنن أبي داوود، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

العمري، محمد علي، 1420هـ-2000م، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، ط أولى، دار النفائس، الأردن.

فرحان، محمد جلوب، الفكر المنطقي الإسلامي، دراسة في جهود ابن حزم الأندلسي، د.ط، مكتبة بسام، الموصل، العراق.

القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، تحقيق صدقي جميل عطار، 1415هـ-1995م، د.ط، دار الفكر، بيروت.

كحالة، عمر رضا، 1414هـ-1993م، معجم المؤلفين، ط أولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
محسن، نجاح، 1999م، الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي، ط أولى، عين الدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، القاهرة.
المزي، جمال الدين، 1414هـ-1994م، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر.
مصطفى، إبراهيم، 1410هـ-1989م، المعجم الوسيط، د.ط، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا.
المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، د.ط، دار المعرفة، بيروت.
موافي، عثمان، 1984م، منهج النقد للتاريخ الإسلامي، د.ط، دار المعرفة، مصر.
النسائي، أبو عبد الرحمن، 1348هـ-1930م، سنن النسائي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت.
الهروي، القاسم بن سلام، 1406هـ-1986م، غريب الحديث، ط أولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
يفوت، سالم، 1986م، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، ط أولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
الحموي، ياقوت، معجم البلدان، الطبعة الثانية، د. سنة، دار صادر، بيروت.

Ibn Hazm's Methodology in Criticizing the Text of Prophetic Hadith

*Mashhour A. Qtaishat**

ABSTRACT

This study explores how the traditions of the Prophet (peace be upon Him) have been investigated by a number of researchers or well-known figures, such as Ibn Hazm. In this study I have traced the standards that Ibn Hazm adopted. These standards include: Where the Koran and Hadith cannot agree, the opposition of authentic Hadith, the opposition of real attributes of the Prophet (peace be upon Him), violation of what Shari'a requires and opposition of what is known of historical events. Such standards that Ibn Hazm adopted concluded findings which are corrupted or impossible to believe.

The study shows that Ibn Hazm looked equally at both the context of Hadith and the narrators of such words. Thus, he sometimes weakens a certain Hadith based on unjustified reasoning related to one of the narrators. He also paid so much attention to reason or mind at the expense of other things. In such matters Ibn Hazm is not really a descriptivist (one who describes what is superficial) as we may imagine, as he opposes what is real to most investigators of Hadith and as he accuses the Companions of the Prophet (peace be upon Him) of lying.

Keywords: Hadith, Context, Investigation.

* Faculty of Sharia'h, Mu'tah University, Al-Karak, Jordan. Received on 2/6/2005 and Accepted for Publication on 8/2/2006.

(1) عبد الكر ، عبد السلام مد، الإمام ابن حزم، ط أو ، 1422هـ 2001م، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ص13.
(2) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، د. ط، 1410هـ/1990م، دار الدعوة، استنبول، تركيا، 759/2؛ د. عباينة، غازي حسن، مناهج البحث العلمي الإسلامي، الطبعة الأو ، 1410هـ/1990م، دار الجيل، بيروت، ص79.
(3) الدسوقي، مود، منهج البحث العلوم الإسلامية، الطبعة الأو ، 1404هـ/1984م، دار الأوزاعي، ص34-44.
(4) ابن المنظور، ال الدين مد، لسان العرب، الطبعة الثالثة، 1413هـ/1993م، دار إحياء التراث العر ، بيروت، لد 14، 254-255؛ وانظر: الصحاح: 544/2-545، والقاموس المحيط: 412/1.
(5) د. موا ، عثمان، منهج النقد التار ي الإسلامي، د.ط، 1984م، دار المعرفة، مصر، ص99-101.
(6) السيوطي، جلال الدين بن عبد الر ن، تدريب الراوي، قيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م، دار الكتب العلمية، بيروت: 42/1؛ القا ي، مد ال الدين، قيق مد جة البيطار، الطبعة الثانية، 1414هـ/1993م، دار النفائس، بيروت، ص210-211.
(7) د. ام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدث ، ط أو ، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ص106-108.
(8) البيهقي، أبو بكر، أ د بن الحسن ، معرفة السنن والآثار (دراسة و قيق د. عبد المعطي قلعجي) ط أو باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية 1991م، 1412هـ، 144/1.
(9) أبو زهرة، مد، تاريخ المذاهب الإسلامية، د.ط، القاهرة، دار الفكر العر ، ص553.
(10) المصدر السابق، ص554.
(11) جل تر تنا لابن حزم بتصرف من س أعلام النبلاء/ الذه 184/18-212 وانظر معجم الأدباء 235/12 وتذكرة الحفاظ 1148/3 ولسان الميزان 229/4 ، البداية والنهاية 91/12-92، العبر 239/3، وفيات الأعيان 325/3، الأعلام 254/4، معجم المؤلف 393/2.
(12) سا يفون، ابن حزم والفكر الفلسفي، ط أو ، المغرب، الدار البيضاء، 1986، ص1، 2.
(13) ابن حزم، علي بن أ د، النبذ أصول الفقه، ط أو ، بيروت، دار ابن حزم، 1413هـ-1993م، ص59-60.
(14) المصدر السابق، ص60.
(15) ابن حزم، علي بن ا د الإحكام أصول الأحكام، ط الثانية/ بيروت، 1407هـ 1987م، دار الجيل، ص10/1، وهذه من عباراته المتكررة أكثر من صفحة أو معناها.
(16) ابن حزم، علي بن أ د، المحلي (قيق عبد الغفار البغدادي، ط، بيرون، دار الكتب العلمية، 1408هـ 1998م، ص20/1.
(17) الذه ، س الدين، س أعلام النبلاء (قيق شعيب الأرناؤط وآخرون)، ط الحادية عشرة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1417هـ-1996م، 186/18.
(18) انظر: الذه ، الس 188/18 معجم الأدباء 237/2 تذكرة الحفاظ 1148/3 ولسان الميزان 229/4.
(19) ابن حزم، الإحكام المقدمة 12/1.
(20) العباقي المحسن، قراءة نقد نصوص العهد القد عند الإمام ابن حزم، لة إسلامية المعرفة (المعهد العا ي للفكر الإسلامي/واشنطن) المجلد السادس، العدد 24، ص146-147.
(21) ابن حزم، الإحكام، علي بن د، 310/6-311، 112/1- 113، 222/2- 223، 530/8.
(22) البخاري: فتح الباري: 339/12 (6967).
(23) ابن حزم، الإحكام، 61/5-62.
(24) ابن حزم، الاحكام 243/6-247.
(25) لسان الميزان: 198/2 (2208).
(26) الطنجي: أبو الفضل، الإسهام ببيان منهج ابن حزم تعليل الأخبار، الطبعة الأو ، 1424هـ/ 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص59.
(27) ذيب التهذيب: 570/3.
(28) الميزان: 419/3.
(29) الميزان: 129/2.
(30) الإحكام: 409/3.
(31) الهروي، أبو عبيد، القاسم بن سلام، غريب الحديث، ط أو ، بيروت، دار الكتب العلمية، 1406هـ-1986مـ، ص179/2-180.
(32) الز شري، جار ، مود بن عمر، الفائق غريب الحديث، ط الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر، 1399هـ-1979م، 428/1.
(33) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغ ، د.ط، بيروت، دار المعرفة، 497/3.
(34) الذه ، س أعلام النبلاء 14/13.
(35) فتح الباري: 129/9 (5063).
(36) سنن أ داوود: 220/2 (2050)؛ سنن النسائي: 66/6؛ البيهقي: 81/7، وقال الشيخ الألبا ر ه ا صحيح سنن أ داوود: 1789، إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، غ مستلم بن سعيد وهو صدوق عابد ر ا وهم، كما التقريب.
(37) ابن الجوزي، عبد الر ن بن علي، الموضوعات، قيق الدكتور نور الدين بن شكري، الطبعة الأو ، 1418هـ، 1997م، أضواء السلف، الرياض، الجزء3: 469، (1693)؛ وانظر ذيب التهذيب: 430/9 (701).
(38) ابن عدي، أبو أ د عب ا : الكامل ضعفاء الرجال، قيق عادل أ د، الطبعة الأو ، 1418هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(39) ابن حزم، الاحكام، 2/250-251.
(40) الدمي ، مسفر غرم ا ، مقاييس نقد متون السنة، د. ط مكتبة العلوم وا كم ص 183-184
(41) شرح النووي:: 16/63-64.
(42) الإصابة: 8/141-142.
(43) ابن حز م علي بن أ د، حجة الوداع (قيق أبو صهيب الكرمي)، طبعة أو ، 1418هـ 1998م، بيت الأفكار، الرياض، ص209.
(44) ا صدر السابق، ص208-209.
(45) الإحكام:: 2/256.
(46) ابن حزم، الاحكام، 4/582.
(47) اصفقوا على الأمر: اجتمعوا عليه.
(48) ابن حزم، الاحكام، 6/233.
(49) ابن حجر، لسان ا يزان 4/198.